الخطة الاستراتيجية لكلية القانون

2026 - 2021

المقدمة :

التخطيط الاستراتيجي هو مجموعة الانشطة المصممة مسبقاً لتحديد الاتجاه المستقبلي المناسب للجامعة و تتضمن تحديد الخطوات للتحرك بشكل منظم باتجاه المستقبل .

وبناءاً على توجيه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وحثها على انشاء خطة خمسية تمدت من العام 2021 ولغاية 2026 ، تتقدم كلية القانون بإنشاء خطة خمسية للسنوات لقادمة مقسمة على الفقرات الاتية :

اولاً : لجنة التخطيط الاستراتيجي :

تم تشكيل لجنة التخطيط الاستراتيجي بموجب الامر الاداري ذي العدد (ك ق / 84) في 15 / 2 / 2021 و الامر الاداري الملحق به ذي العدد (ك ق / 103) في 1 /3 / 2021 من المدرج اسماؤهم ادناه :

1. م.د.منى نعيم جعاز
2. م.د.سارة مهند محمدصالح
3. م.د.سرى موفق جعفر
4. م.م.اوج عماد صبري
5. م.م.شهد ماهر بشار

ثانياً : محفزات صياغة الخطة الاستراتيجية الخمسية :

سنتاول في هذه الفقرة توضيح كل من المحفزات التي ترتئي اللجنة بانها فعاله في احداث نقله نوعية في مسيرة الكلية وذلك ضمن الفقرات المدرجه ادناه :

1. **المحفزات الخارجية :**

تسعى كلية القانون في جامعة البيان بأن تكون من الكليات ذات المستوى المتميز الكفوء من حيث البحث العلمي والابتكار وتصدير كفاءات الى سوق العمل ، في ضوء المحفزات الاتية :

1. في ظل وجود العديد من كليات القانون في الوسط التعليمي بين القطاعين العام والخاص ، يتحتم علينا اتخاذ خطوات مميزة تسير بنا لنكون في مقدمة الكليات في القطاع الخاص ومواكبة الكليات المتميزة من ذات الاختصاص .
2. وتماشياً مع التطور السريع في العملية التعليمية والانتقال من الاساليب التقليدية الى الاساليب الحديثة في التعليم لاسيما في ظل الاعتماد على التعليم الالكتروني في الالفية الثالثة من القرن

الحادي والعشرين بالتزامن مع انتشار وباء كورونا ، يتحتم علينا الانتقال نحو الاساليب الاكثر حداثة ومطبقة بشكل فعلي في الجامعات العالمية المعتمدة.

3. الحصول على اعتماد مؤسسي من جهات معتمدة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
4. الدخول في التصنيفات العالمية المهمه : نظراً للصيحة العلمية في مجال النشر البحوث العلمية ضمن المستوعبات العالمية كسكوبس و الارتقاء بجودة نوعية البحوث المنجزة ، تسعى الكلية الى انضمام كل التدريسيين الى المنصات البحثية ذات الهوية الاكادمية و حث التدريسيين الى نشر بحوثهم ضمن المستوعبات العالمية و نشر بحوثهم بلغات
5. الحصول على مصادر تمويل جديدة : لزيادة الدعم المالي للكلية تسعى كلية القانون الى افتتاح مكتب استشاري قانوني و مكتب للترجمة القانونية، الهدف منه زيادة مصادر التمويل للكلية.
6. ربط مخرجات الكلية بسوق العمل: تعمل كلية القانون على استقطاب الخريجين في سوق العمل، لا سيما من خلال توظيف الخريجين القانونين في المكتب الاستشاري المزعم تأسيسه.

2. **المحفزات الداخلية :**

تم الانتهاء من تقييم بيئي شامل و ذلك لتقييم المحفزات الداخلية الحالية لتحديد الفرص و التحديات المستقبلية ونتج عن التقييم المحاور الاتية :-

أ. **زيادة حملة شهادة الدكتوراه من التدريسيين :-**

العمل على زيادة عدد اعضاء الهيئة التدريسية وخاصة الحاصلين على شهادة الدكتوراه واللقب العلمي (استاذ واستاذ مساعد) والذين لديهم مؤهلات وخبرات جيدة . تماشياً مع رسالة الكلية بتوفير بيئة تعليمية / تدريسية عالية الجودة لطلبتها ، تستمر عمليات تعيين الكوادر من الكفاءات العليا تلبية لاحتياجات الكلية المتنامية من أساتذة ومساعدي تدريس . و سوف تتحقق هذه النسبة بواقع اربع تدريسيين من حملة الشهادة العليا في العام الدراسي (2022/2021) ، و كذلك بواقع تدريسيان في العام الدراسي (2023/2022) ، و ذلك لحصول المزيد من تدريسيي الكلية على شهادة الدكتوراه من جامعات مرموقة سواء داخل العراق او خارجه خلال هذه الاعوام . . ستعمد الكلية الى تعيين تدريسيان في كل عام دراسي ضمن الخطة الاستراتيجية الحالية من حملة شهادة الماجستير في تخصص القانون .

ب. **تدعيم علاقات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية و الاجنبية :-**

1- عقد مؤتمر واحد في الاقل في كل عام للمنظمات غير الحكومية لبيان دورها في الدعم المتبادل بينها و بين الكلية .

2- توقيع مذكرات تفاهم مع المنظمات الراغبة في التعاون مع الجامعة .

3- التوسع في اقامة الانشطة المشتركة مع المنظمات غير الحكومية .

ج. **زيادة معدلات المتخرجين من الطلبة :-**

1- التوسع في تقديم خدمات للخريجين وذلك من خلال :-

- انشاء روابط على موقع الجامعة لعرض السير الذاتية للخريجين .
- التوسع في اقامة دورات التدريب الخاصة بالخريجين .
- انشاء مركزاهتمام بمركز توظيف الخرجيين في الجامعة .

2- تعزيز التدريب الميداني للطلبة . و ذلك من خلال التواصل مع مؤسسات الدولة و المنظمات غير الحكومية لتحديد احتياجاتها التدريبية .

3- تعزيز البرامج و الخدمات للطلبة اصحاب الهمم ، و ذلك من خلال :-

- انشاء ممرات مخصصة لهم في انحاء حرم الجامعة .
- انشاء نظام كامل للعثور على المسار بما في ذلك اللافتات الاكترونية و العادية .

د. **تطوير وتعزيز مشاركة الخريجين في أنشطة الكلية :-**

تعمل كلية القانون على تعزيز الروابط بين الخريجين من خلال اقامة انشطة الخريجين والتواصل الطالبي ، وذلك بهدف تطوير الجامعة وجعلها مؤسسة نابضة بالحياة . وتشمل هذه الانشطة فرص التطوع والوظائف الاجتماعية والمؤتمرات التي تنظمها الجامعة . و يكمن الغرض من هذه المبادرة في الحفاظ على العلاقات الجيدة بين أعضائها وتعزيزها ، وذلك للتشجيع على التعاون مع الكليات وأعضاء الهيئة التدريسية والطلبة والدفع نحو تحقيق رفاهية الجامعة في المطاف الاخير والمجتمع الذي تقوم بخدمته .

ه. استقطاب التدريسيين من الكوادر الاجنبية :-

ان كلية القانون في جامعة البيان ستغذُ نحو استقطاب المواهب من الكوادر الاجنبية ، و ذلك من خلال السعي الى اتفاق مشترك مع تدريسيين من جنسيات اخرى ضمن التخصص القانوني ، من خلال القاء محاضرات قانونية او عمل ندوات و دورات ضمن الاختصاص .

و. فتح برامج دراسية من التخصصات النادرة :-

ايماناً من كلية القانون في جامعة البيان باهمية تطبيق مبدأ التخطيط الاستراتيجي ، لذلك تسعى الى اضافة تخصصات جديدة و ذلك لزيادة البدائل و الخيارات المتاحة ، من خلال :-

1- تلبية متطلبات استحداث الدراسات العليا في الكلية لفرع القانون العام .
2- تطوير المناهج العلمية و تحديث العيادة القانونية بمناهجها و كوادرها التدريسية .
3- انشاء مكتب استشاري يُدار من قبل متخصصين مهنيين في مجال المحاماة من حملة الشهادات العليا و التوسع في تقديم خدمات المركز الاستشاري للجهات الحكومية والاهلية .
4- تأسيس مركز ترجمة كونه فرع من فروع الدراسة القانونية ، و ذلك لتزايد اهميته العملية في الحياة المهنية و يخلق الى ايجاد فرص عمل كثيرة لشريحة خريجيين كلية القانون .

ز. استقطاب كوادر جديدة من التخصصات النادرة :-

وذلك من خلال توفير المحفزات والبيئة الملائمة للابداع والتميز لهم ، و ذلك لرفد الكلية بالمميزات العلمية و الادارية لتلك التخصصات .

ثالثاً : المكونات الاساسية لبناء الخطة الاستراتيجية:

ان اي خطة استراتيجية يجب ان تكون شاملة لرسالة المؤسسة التعليمية ورؤيتها واهدافها ونتائج وخطط العمل التي تقوم عليها.

لابد ان تبدأ الخطة الاستراتيجية برسالة ورؤية المؤسسة والتي يجب مراجعتها وتحديثها لانها تعد مرجعا مهما لاعداد الخطوات الاجرائية المراد تحقيقها وهي على النحو الاتي:

1. الرسالة:

ان رسالة كلية القانون تتجسد في نشر العلم والابداع في المعرفة القانونية والسياسية والبحث العلمي بما يساهم في ترصين القيم الاجتماعية والاخلاقية لتحقيق مضامين التنمية بما يعزز الامن والاستقرار في البلد عن طريق مد جسور التواصل مع المجتمع والمؤسسات المناظرة محليا ودوليا. فضلا عن ذلك ايجاد نقلة نوعية في التدريس وتقديم الخدمات في جميع مجالات العلوم القانونية وحقوق الانسان والعلوم السياسية بما يسمح بأعداد خريجين متخصصين في مجالات المعرفة القانونية.

2. رؤية المؤسسة التعليمية:

تأتي رؤية المؤسسة التعليمية من وضع خطة استراتيجية هو لرفع الوعي الاداري والعلمي لدى جميع العاملين وفق ماتقتضيه المصلحة العامة والتزاما بكل معايير الجودة والاعتماد على اتحاد الجامعات العربية كخطوة اولى ثم الالتزام بمعايير اتحاد الجامعات العالمية.

3. القيم:

تسعى كلية القانون بوضع انشطة مختلفة في جميع مجالات المعرفة القانونية وتسعى الى القيام بها وتنفيذها من اجل الارتقاء بالواقع العملي وعليه فان ما ترمز اليه الكلية هو ان تكون رائدة في جميع الاصعدة العلمية والثقافية والاجتماعية ومتميزة في تطبيقها لنظام الجودة والاعتماد على نظم التعليم الحديثة وخلق نظام معرفي يعتمد على الاسس الحديثة التعليم ورفع الثقافة القانونية في المجتمع من اجل الاتقاء بالكلية الى مصاف الكليات المعروفة عالميا وعربيا وداخليا.

4. اهداف الخطة الاستراتيجية:

اولاً: الاهداف العامة لكلية القانون

عملت كلية القانون على وضع مجموعة من الاهداف التي تسعى الى تحقيقها ضمن الخطة الاستراتيجية للكلية (2021-2026)، والتي تتمثل فيما يلي:

المحور الاول: هيكل طلابي متميز.

المحور الثاني: اعضاء هيئة تدريسية متميزة.

المحور الثالث: تطوير البحوث العلمية وتكوين طاقة بحثية متميزة.

المحور الرابع: عقد اتفاقات علمية وثقافية مع جامعات اجنبية.

المحور الخامس: التنافس مع افضل الجامعات على الصعيد المحلي والدولي.

المحور السادس: الارتقاء بالوسائل التعليمية والاعتماد على الاساليب التعليمية الحديثة

المحور السابع: انشاء مكتبة افتراضية.

المحور الثامن: انشاء العديد من المراكز القانونية.

المحور التاسع: العمل على تقديم الخدمات للمجتمع.

ثانياً: الاهداف العملية لكلية القانون

1. المحور الاول: هيكل طلابي متميز:
2. اخراج طالب كلية القانون من دائرة التلقي الى دائرة التفاعل.
3. العمل على اشراك طلبة كلية القانون بمختلف الامور التي يمكن الاستفادة من ارائهم بها مثل اساليب التعليم المعتمدة وسبل تطويرها، ومعرفة اراء الطلبة بشأن الخدمات الطلابية المقدمة لهم.
4. العمل على اقامة دورات تدريبية للخريجين غير العاملين في مجال التطوير المهني.
5. العمل على اشراك طلبة كلية القانون في العيادة القانونية لكلية القانون.
6. توفير البيئة العلمية المناسبة لتشجيع الطلبة على الابداع في مختلف فروع العلوم القانونية، واشراك الطلبة في انشطة طلابية محلية ودولية.
7. العمل على انشاء مركز متخصص للارشاد النفسي يدار من قبل متخصصين لغرض مساعدة الطلبة على النمو والنجاح والمساهمة في تكوين شخصية الطالب الجامعية مع المحافظة على خصوصية الطلبة.

المحور الثاني: أعضاء هيئة تدريسية متميزة:

1. استقطاب عدد من اعضاء هيئة التدريس الاكفاء وتوفير البيئة المناسبة لتشجيعهم على الابداع والابتكار.
2. استقطاب المزيد من التدريسيين المختصين في الدراسات القانونية.
3. العمل على توفير ملاك تدريسي يتلائم مع الطاقة الاستيعابية للكلية ووفقاً لتوجيهات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال اعلان عن الوظائف المطلوبة واختيار الاكفأ.
4. عقد دورات تدريبية وورش تعليمية في العديد من المجالات للتدريسيين ضمن كلية القانون.
5. المحور الثالث: تطوير المناهج الدراسية:
6. تطوير المناهج الدراسية لكلية القانون بما يتناسب مع التطورات السريعة ضمن الاختصاص، وبما يخدم العملية التعليمية، وبما يتناسب مع النسبة المحددة من قبل اللجنة القطاعية (20%) فيما يخص تطوير المناهج الدراسية.

المحور الرابع: تطوير البحوث العلمية وتكوين طاقات بحثية متميزة:

1. نشر بحوث التدريسين خارج العراق.
2. الاخذ بأهداف البرنامج الانمائي للامم المتحدة ضمن بحوث التدريسين، لا سيما المحاور التي المتعلقة بالدراسات القانونية (الصحة، التعليم، العمل، البيئة).
3. تتضمن خطة البحث العلمي بحوث تتماشى مع متطلبات سوق العمل وضمن حاجة المجتمع الواقعية.
4. التشجيع على الابتكار والابداع بجودة البحوث والعمل على تسويقها محلياً ودولياً.

المحور الخامس: استحداث الدراسات العليا:

تسعى كلية القانون الى استحداث قسم الدراسات العليا (ماجستير) في ميادين الدراسة القانونية (قسم القانون العام).

المحور السادس:عقد اتفاقات علمية وثقافية مع جامعات اجنبية.

1. العمل على عقد مذكرات تفاهم مع جامعات دولية

2. العمل على الاخذ بنظام التوأمة مع جامعات اجنبية رصينة.
3. العمل على وجود تعاون دولي بشأن تطوير المناهج.
4. التعاون الدولي في اجراء البحوث العلمية مع اساتذة ضمن جامعات اجنبية.
5. التنافس مع افضل الجامعات على الصعيد المحلي والدولي.

المحور السابع: الارتقاء بالوسائل التعليمية والاعتماد على الاساليب التعليمية الحديثة.

1. تطبيق العلم والتعلم الحديثة وتطوير المناهج الدراسية للبكالوريوس.
2. الانتقال من الاساليب التعليمية التقليدية الى الاساليب الحديثة، وتطوير ادوات العملية التعليمية.
3. الانفتاح على التعليم الالكتروني بكافة اساليبه المتطورة، والتخلي شيئاً فشيئاً عن اسلوب التعامل الورقي.

المحور الثامن: تفعيل الجانب الالكتروني في كافة جوانب العملية التعليمية:

1. انشاء مكتبة الكترونية افتراضية.
2. تطوير الموقع الالكتروني للكلية.
3. توفير قاعدة بيانات للمراجع الالكترونية.
4. تزويد المكتبة بالكتب والاطاريح والدوريات بصيغة الكترونية.

المحور التاسع: العمل على تقديم خدمات للمجتمع من خلال:

1. تأسيس مكتب استشارات قانونية.
2. تأسيس مركز تعليم مستمر.
3. استقطاب خريجي الكلية في سوق العمل من خلال التركيز على الجانب العملي في التدريس، وادخال الطلبة في دورات تدريبية في مجال التطوير المهني.
4. الاسهام الفعال في نشر الثقافة الثقانونية في المجتمع من خلال المحاضرات والندوات للمتخصصين في مجال القانون لمختلف دوائر ومؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية.

5. مؤشرات الأداء الرئيسية Key Performance Indicators (KPLs)

في اطار سعي كلية القانون الى تحقيق اهدافها المذكورة آنفاً ، فأنها تحتاج لمؤشر تستخدمه لقياس مدى انجاز وتحقيق اهدافها الرئيسية وبصورة دورية ، اذ ان مؤشر الاداء يمثل جزءا محوريا من التخطيط الاستراتيجي لجامعة البيان بشكل عام ولكلية القانون بشكل خاص ، فضلاً عن انه مقياس يعتمد على الاهداف الاستراتيجية من خلال تحويل تلك الاهداف الى برامج واجراءات وانشطة يقاس مدى فعاليتها وكفائتها في تحقيق الاهداف الموضوعة لأجلها .

تجدر الاشارة الى انه ليست كل مؤشرات الاداء ناجحة ، فبعضها تمتلك اهدافاً غير قابلة للتحقيق ، او قد يخفق بعضها الآخر في تتبع الاهداف الرئيسية لكلية القانون والتي كان من المفترض تحقيقها ، فيصار هنا الى تغيير مؤشر الاداء الرئيس من خلال التدقيق والتغيير المنتظم .

تتمثل مؤشرات الاداء الرئيسية في كلية القانون بما يأتي :

نوع المؤشر	الاجراءات
مؤشرات مباشرة	تدريب خريجوا كلية القانون في الجامعة بواسطة اصحاب مهنة المحاماة تستعين بهم الكلية لهذا الغرض .
مؤشرات غير مباشرة	-تحسين اداء الاساتذة الاداريين وتقوية قدراتهم في الادارة عن طريق توفير فرص مشاركة في دورات عالمية او محلية مخصصة لهذا الغرض . -عمل استبيان بين الحين والآخر وتوزيعها على الطلبة لجمع بيانات عن مدى رضاهم بالعملية التعليمية عموما وبالكوادر التدريسية خصوصا .

مؤشرات نوعية	- حث الاساتذة على المشاركة في دورات او ندوات خارج العراق . - تفعيل علاقات محلية ودولية من خلال التعاقد مع اساتذة اجانب او الذين يجيدون لغات اخرى واعطاء هذا الجانب اهمية بالغة . - فتح مجالات ابتعاث الاساتذة او الاداريين الى خارج العراق لتبادل الخبرات . - فتح مراكز داخل الجامعة تعنى بالاستشارات القانونية غير المجانية الامر الذي يعود بفائدة الى الجامعة ككل . - انشاء مركز تعليم مستمر للجامعة . - التطوير الاداري ومسايرة الحوكمة الالكترونية . - تطوير مناهج كلية القانون في ضوء حاجة المجتمع . - نشر النتاجات العلمية ضمن قواعد البيانات والمستوعبات العالمية الرصينة - تطوير النشاطات او المواهب اللاصفية للطلبة .
مؤشرات كمية	- زيادة عدد الاساتذة الحاملين شهادة الدكتوراه . - ستقطاب موارد بشرية وتأهيلها وتطويرها لمواكبة التطورات المتسارعة في مجال التعليم . - العمل بثقافة التميز والسعي الى الارتقاء بالكلية في السنوات القادمة .
مؤشرات بحسب مستوى المتابعة	مواكبة المستجدات وتحويلها او تطويعها في برامج ونشاطات علمية – كالبرامج الانمائية والتنمية المستدامة – ومحاولة تطبيقه خلال السنوات الخمس القادمة – في محاور مختلفة كمحور الصحة والتعليم والعمل والمساواة .

تحليل الواقع الحالي لكلية القانون .

يبنى ذلك على نتائج دراسة التقويم الذاتي للكلية فضلاً عن نتائج تحليل نقاط القوة والضعف والفرص لتقديم صورة واقعية لوضع الكلية والتحديات التي تواجه تنفيذ الخطة وسبل مواجهتها والتعامل معها .

اولاً : نقاط القوة

ان كلية القانون تحاول منذ تأسيسها احداث تغييرات ايجابية في المجال الاداري والتعليمي وجني ثمار ذلك تدريجياً وبما ينسجم مع الواقع المتغير الذي نعيشه ، ومن نقاط القوة التي تتوفر لإنجاح الاستراتيجية :

1. توافر عدد من الخبرات والكفاءات المتميزة في الكلية .
2. سعي الكلية المتواصل لتحقيق ضمان الجودة والحصول على الاعتماد الاكاديمي .
3. توافر موارد بشرية ومالية تعزز مسارات الخطة الاستراتيجية .
4. حصول العديد من اعضاء الهيئة التدريسية في كلية القانون على درجة الدكتوراه ومن جامعات مرموقة داخل العراق او خارجه .
5. موقع الجامعة – كلية القانون – في العاصمة بغداد .
6. امتلاك الكلية مكتبة افتراضية لتغطي احتياجات الطلبة والكادر التدريسي في ضوء الواقع الحالي .
7. سعي الكلية الى الارتباط بعلاقات اكاديمية مع جامعات محلية ودولية .

ثانياً : نقاط الضعف

ان تنفيذ الخطة الاستراتيجية من المحتمل ان يواجه في المستقبل بعض الصعوبات او المعوقات تمثل نقاط ضعف وعائق امام انجاح الخطة الاستراتيجية ، ومنها :

1. عدم تمكن الطلبة من اللغة الانجليزية وضعفهم في اللغة العربية .
2. ضعف مواكبة التطور في اساليب التدريس والبحث العلمي وطرائقهما الحديثة .
3. ضعف نظام الحوافر الذي يدفع نحو التميز والابتكار .
4. التطورات المتسارعة للواقع الصحي وتدني مستوياته .

ثالثاً : الفرص

1. ثقة الطلبة بكلية القانون – جامعة البيان يبرره الاقبال المتزايد للطلبة على التسجيل فيها .
2. وجود اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع جامعات حكومية محلية ودولية .
3. الموقع الاستراتيجي المميز للجامعة قياساً مع الجامعات الاخرى ، من خلال بناياتها الجديدة الواقعة في بغداد - شارع مطاربغداد الدولي - مجاور ساحة عباس بن فرناس .